מאיירס ג'וינט ברוקדייל

سلطة التطوير الإقتصادي للأقليات
وزارة المساواة الإجتماعية وتعزيز مكانة المرأة

הרשות לפיתוח כלכלי של מגזר המיעוטים
המשרד לשוויון חברתי וקידום מעמד האישה

تقدّم תקאדום
الخطة الخمسية لتطوير المجتمع العربي
תכנית החומש לפיתוח כלכלי חברתי בחברה הערבית

تحصيل الحقوق الاجتماعيّة-الاقتصاديّة في صفوف السكّان العرب في إسرائيل

فحص تمهيديّ لغرض بَلْوَرة بحث تطبيقيّ

ورقة عمل مقدَّمة إلى سلطة التطوير الاقتصاديّ للأقلّيات
في وزارة المساواة الاجتماعيّة وتعزيز مكانة المرأة،
في إطار البحث المرافِق لخطّة "تَقَدُّم" – الخطّة الحكوميّة لتقليص الفجوات
في المجتمع العربيّ حتّى العام 2026

دَفْناه هران | أفنان حاج علي | يونتان إيال

التحرير اللغويّ للنسخة العبريّة: رفـيطال أڤـيـف مَتُوك
الترجمة إلى العربيّة (ملخَّص): جلال حسن
چـرافيك: عنات فاركو-طوليدانو

تَم تَكليف هذه الدِراسة وتَمويلها من قبل سُلطة التطوير الاقتصادي للأقليات
في وزارة المساواة الاجتماعية وتعزيز مكانة المرأة.

معهد مايرس-جوينت-بروكديل
ص.ب 3886 القدس 9103702
هاتف: 02-6557400
brook@jdc.org | brookdale.jdc.org.il

القدس | نيسان 2025

ملخَّص

في العام 2021، اتّخذت الحكومة القرار ذا الرقم 550 – الخطّة الاقتصاديّة لتقليص الفجوات في المجتمع العربيّ حتّى العام 2026 (خطّة "تَقَدُّم")، في سبيل النهوض بحراك اجتماعيّ-اقتصاديّ للسكّان العرب، وتعزيز انخراطهم في المجتمع الإسرائيليّ. في إطار البحث المرافِق لخطّة "تَقَدُّم"، توجّهَتْ سلطة التطوير الاقتصاديّ للأقلّيّات إلى طاقم المجتمع العربيّ في معهد مايرس-جوينت-بروكديل، طالبةً منه أن يفحص ظاهرة عدم تحصيل الحقوق في صفوف السكّان العرب، وأن يعرض اتّجاهات للتعامل مع هذه الظاهرة ومواجَهتها.

يجري الحديث عن ظاهرة واسعة الانتشار حيثُ تشمل مجالات حياتية عديدة، وتغطّي بالتالي معظم بنود القرار الحكوميّ. على الرغم من ذلك، ثمّة أمور غير واضحة: ما هي الدلالة العمليّة لمفهوم "تحصيل الحقوق"؟ إلى أيّ درجة جرت دراسة هذا الموضوع في البلاد؟ ما هي الوسائل التي استُخدِمت في هذا الصدد؟ وما هي حدود هذا المفهوم في سياق الجمهور المستهدَف؟ بناء على ذلك، أُجرِيَ في البداية بحثٌ تمهيديّ في قضيّة تحصيل الحقوق في صفوف عموم السكّان مع التركيز على السكّان العرب. المعلومات الثمينة التي جرى تجميعها في البحث التمهيديّ سعت إلى ترسيخ قاعدة متينة لبَلْوَرة مخطَّطٍ للبحث الرئيسيّ الذي يتناول تقييم حجم تحصيل الحقوق وفحص إجراءات التحصيل في صفوف السكّان العرب في مجالات معيشيّة ثلاثة: الضمان الاجتماعيّ؛ الصحّة؛ التشغيل.

ترتكز نواتج البحث التمهيديّ التي نعرضها في ورقة العمل الحاليّة على استعراض تلخيصيّ لمصادر بحثيّة منتقاة، وعلى مقابَلات عميقة مع مهنيّين ذوي خبرة في مسألة تحصيل الحقوق في صفوف السكّان العرب. يتبيّن من استعراض الأدبيّات المهنيّة أنّ عدم تحصيل الحقوق الاجتماعيّة-الاقتصاديّة يشكّل ظاهرة شائعة في صفوف عموم السكّان في إسرائيل، لكنّه يأخذ منحًى حادًّا أكثر في صفوف مجموعات أقلّيّة مُستضعفة – كما الأمر في حالة السكّان العرب.

الأسباب المركزيّة لهذا الوضع هي التالية: النقص في معلومات موثوق بها حول توافر الحقّ، شروط الاستحقاق وإجراءات تحصيله؛ صعوبات في الوصول إلى مراكز توفير الحقوق تتعلّق بالجغرافيا وإمكانيّات التنقُّل؛ دراية وخبرة رقْميّة (ديجيتاليّة) غير كافية عند التوجُّه لتحصيل الحقوق في الفضاء الإلكترونيّ؛ عبء بيروقراطيّ يُلقى على عاتق المواطن في مَحاور الاتّصال مع سلطات الدولة المسؤولة عن توفير ما يترتّب عنه هذا الحقّ سواءٌ أكان الأمر يتعلّق بمكافأة، أم ببرنامج أم بخدمة، بالإضافة إلى الفصل بين المنظومات، وعيوب في آليّات التنسيق بين الجهات المسؤولة عن توفير الاستجابات؛ مجموعة من المعوِّقات السيكولوجيّة والثقافيّة والمفاهيميّة، كالخشية من إلحاق الضرر بالخصوصيّة، والتسبُّب في وصمة شخصيّة واجتماعيّة (وبخاصّة في حالات حسّاسة، كما في حالة الضائقة الاقتصاديّة)، والإحساس بأنّ موظفي القِطاع العامّ الذين ينتمون إلى مجموعة الأغلبيّة لا يفهمون الظروف المعيشيّة والمعايير السلوكيّة لزبائن ينتمون إلى مجموعات الأقلّيّة.

تشير نتائج إمـپـيريقيّة إلى مجالات حياتيّة يحصّل فيها العرب حقوقهم على نحوٍ أقلّ من اليهود. فمثلًا تقلّ نسبة السكّان العرب (مقارَنةً بالسكّان اليهود) في كلّ ما يتعلّق بتقديم طلب للحصول على منحة عمل من سلطة الضرائب، وتحصيل هذه المنحة. في حالات أخرى، تتوافر وسائل تحصيل الحقوق في السلطات المحلّيّة العربيّة على نحوٍ أقلّ ممّا في السلطات المحلّيّة اليهوديّة، وتكون متاحة على نحوٍ أقلّ. على سبيل المثال، محطّات "شيل" ("خدمة الاستشارة للمواطن") التي تشكّل مراكز مساعَدة لتحصيل الحقوق، وتديرها وزارة الرفاه والضمان الاجتماعيّ، هذه المحطّات تنتشر في الأساس في السلطات المحلّيّة اليهوديّة القويّة، وأقلّ من ذلك في السلطات المحلّيّة اليهوديّة الضعيفة، وتغيب تمامًا عن السلطات المحلّيّة العربيّة. تبيَّنَ كذلك أنّه في المدن المختلطة – وهي التي يُفترض أن توفّر إمكانيّة بناء نسيج حياتيّ مشترك، وأن تلتزم بتوفير خدمات متساوية لعموم السكان – في هذه المدن يقع السكّان العرب في مكانة ضعيفة لتحصيل الحقوق في عدد من مؤشّرات الأداء البلديّة، نحو: تخصيص الأملاك البلديّة؛ توفير الدعم الماليّ؛ جباية ضريبة الأملاك (الأرنونا).

بالإضافة إلى استعراض الأدبيّات المهنيّة، أجرينا سبع مُقابلات مُتعمّقة شبه موجهة مع أشخاص مهنيّين في الحكم المركزيّ، والحكم المحلّيّ، وفي منظّمات القِطاع الثالث ممّن تشمل وظيفتهم – في أساس ما تشمل – مسألةَ تحصيل الحقوق للسكّان العرب. أجرينا مقابلات مع مندوبين عن خدمة التشغيل، ووزارة الصحّة، ومفوَّضيّة مساواة الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة القضاء، وإدارة موقع "كلّ الحقّ" بالعربيّة، وجمعيّة "إتاخْ-معكِ" للنهوض بحقوق النساء، وبرنامج "مدينة تُعزِّزُ الحقوقَ" المشترَك بين وزارة الرفاه والضمان الاجتماعيّ وجوينت إسرائيل وصندوق راشي. أثمرت اللقاءات عن معلومات قيّمة بشأن سلوكيّات المجتمع العربيّ في مسألة تحصيل الحقوق في مختلف المجالات الحياتيّة، وبشأن الأنشطة الميدانيّة للنهوض بتحصيل الحقوق في صفوف هذا المجتمع، وكذلك بشأن عقبات على مستوى الفرد، وإخفاقات على مستوى المؤسَّسة في مسارات تحصيل الحقوق.

أظهر تحليل المقابَلات أنّ المعوِّقات الرئيسيّة أمام تحصيل الحقوق في صفوف السكّان العرب (وهي معوِّقات تنضمّ إلى تلك التي تقف أمام عموم السكّان)، وذلك في جميع مجالات المحتوى التي خضعت للفحص، هي التالية: صعوبة لُغويّة-ثقافيّة تتفاقم على ضوء الصياغات القانونيّة المعقّدة لمستندات المعلومات والاستمارات التي على الفرد أن يقوم بتعبئتها؛ شُحّ في الموارد الرقْميّة (الديجيتاليّة) – سواء أكان ذاك على صعيد البنى التحتيّة البلديّة أَمْ على مستوى مهارات الفرد التكنولوجيّة، بغية تحصيل الحقوق بواسطة الإنترنت؛ قدرة محدودة على التنقُّل، ومواصَلات عامّة شحيحة إلى مراكز تقديم الخدمات (وبخاصّة في صفوف السكّان العرب البدو في النقب)؛ أعباء مكتبيّة-إداريّة جوهريّة على ضوء الفجوة اللُّغويّة والرقْميّة، ومحدوديّة القدرة لدى سكّان المناطق الطرَفيّة للوصول إلى مراكز الخدمات؛ غياب الثقة بمؤسَّسات الدولة، وعدم الاستعداد للتعاون مع مندوبيها؛ مفهوم الوصم الذي يقضي بأنّ تحصيل الحقوق هو من نصيب الأشخاص الفقراء الذين يعيشون على هامش المجتمع ويحتاجون إلى مخصَّصات معيشيّة من التأمين الوطنيّ؛ غياب نموذج عمل منظَّم وملاءَم في السلطات المحلّيّة التي تشكّل "الخطّ الأماميّ" لتحصيل الحقوق، وهي بمثابة الوسيط بين السكّان والسلطة المركزيّة؛ نقص في إجراءات عمليّة وفعليّة لتعزيز المناليّة والنشر، ومدّ يد العون من قِبل جهات حكوميّة ومزوِّدي الخدمات الذين يعملون على النهوض بتحصيل الحقوق، بما في ذلك مَحاور تماسّ لم يَجْرِ تطويرها بما فيه الكفاية مع السلطات المحلّيّة.

كما ذُكِر آنفًا، ساعدت المعلومات التي جرى تجميعها من خلال استعراض الأدبيّات المهنيّة والمقابَلات مع المهنيّين على بلورة مخطَّط للبحث الرئيسيّ الذي يتناول تقييم حجم تحصيل الحقوق، ومراجَعة إجراءات التحصيل في صفوف السكّان العرب في ثلاثة مجالات حياتيّة: الضمان الاجتماعيّ؛ الصحّة؛ التشغيل. فقد ظهرت في هذه المجالات فجوات كبيرة بين الاحتياجات والاستجابات، وهي مرتبطة بالأهداف المركزيّة لبرنامج "تَقَدُّم". سيتعمّق البحث المقترَح في الآليّات، والبرامج، والخدمات المُعَدّة لتحصيل فعّال وعمليّ للحقوق في صفوف السكّان العرب، ويتمحور في حيّز السلطات المحلّيّة. إبّان نشر ورقة العمل هذه، ينكبّ طاقم البحث على تنفيذ البحث الرئيسيّ الذي يُتوقّع أن تُنشَر نواتجه في أواخر العام الجاري (2025).